# الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس مراقبة وتدقيق الحسابات

| التمرين الأول | 12 نقطة |
|---|---|
| **1. العوامل التي يجب مراعاتها من أجل قبول المهمة:**<br>أ. تحديد مدى توفر المكتب على الموارد والوقت والكفاءات اللازمة التي تؤهله لأداء المهمة.<br>ب. التأكد من استقلالية المكتب<br>ج. التأكد من نزاهة العميل | 0.75 |
| **في حالة قبول المدقق لمهمة ما كان ينبغي قبولها، قد يتسبب له ذلك في:**<br>هدر للوقت، وإجهاد إضافي للشركاء والموظفين، وأتعاب غير مدفوعة، وخسارة للسمعة، وقد يصل الأمر إلى دعاوى ومتابعات قضائية. | 01 |
| **الشروط المسبقة للتدقيق**<br>أ. المرجع المحاسبي المطبق مقبول بالنظر لخصائص الكيان وهدف كشوفه المالية<br>ب. الإدارة تعترف وتدرك وتتحمل مسؤولياتها فيما يخص الاعداد والعرض السابق للكشوف المالية.<br>ج. تعتبر الادارة من الضروري وضع نظام للرقابة الداخلية يكون فعالا .<br>د. الا تضع الادارة اية حدود او قيود على الفحوصات والمراقبات المؤدات والضرورية للقيام بالمهمة. | 02 |
| **رسالة المهمة**<br>أ. هدف ونطاق تدقيق القوائم المالية.<br>ب. مسؤوليات المدقق.<br>ج. مسؤوليات الإدارة.<br>د. تحديد إطار التقرير المالي المعمول به في إعداد القوائم المالية.<br>هـ. الإشارة إلى الشكل والمحتوى المتوقعين لأي تقرير قد يصدره المدقق. | 1.25 |

| | |
|---|---|
| **2. خطر التدقيق**<br>هو خطر أن يبدي المدقق رأيا غير مناسب عندما تكون القوائم المالية متضمنة لتحريفات جوهرية وينقسم إلى خطر التحريفات الجوهرية (خطر ملازم وخطر الرقابة) وخطر الاكتشاف. | 0.5 |
| (أ) الخطر الملازم: وهو قابلية رصيد حساب، أو اقرار عن فئة معاملة معينة، أو إفصاح لاحتواء تحريف، قد يكون جوهرياً ، وذلك بصرف النظر عن نظام الرقابة الداخلية. | 0.5 |
| (ب) خطر الرقابة: هو الخطر الناتج عن حدوث تحريف في رصيد حساب، أو إقرار عن فئة معاملة معينة، أو إفصاح، قد يكون تحريفاً جوهرياً، والذي لا يمكن منعه، أو اكتشافه في الوقت المناسب بحسب الحال عن طريق الرقابة الداخلية. | 0.5 |
| (ج) خطر الاكتشاف: هو خطر إخفاق المدقق عبر اجراءات التدقيق في التعرف على التحريفات الجوهرية | 0.5 |
| **3. القيود التي تفرض على مهام التدقيق**<br>محدودية ميزانية ووقت المدقق: هناك حاجه الى خلق توازن بين موثوقية المعلومة وكلفتها. وعليه لا يمكن تناول جميع المعلومات والمسائل بشكل معمق على مجرد فرضيه ان تكون خاطئة. | 0.5 |
| طبيعة إجراءات التدقيق: لا تكتشف اجراءات التدقيق مهما كانت العناية المبذولة في وضعها كل التحريفات (نظرا لاستخدام اسلوب العينة) كما قد لا تقدم الادارة بقصد او بدون قصد المعلومات الكاملة المطلوبة. | 0.5 |
| طبيعة الأدلة المتوفرة: أدلة التدقيق والتي يستخلص منها المدقق الاستنتاجات ويستند اليها في تكوين رأيه المهني غالبا ما تكون مقنعة فقط وليست قطعية. | 0.5 |
| **4. يعتمد قرار المدقق بخصوص تعديل الرأي على:**<br>(أ) طبيعة الأمر الذي أدى إلى التعديل، أي إما أن تكون القوائم المالية محرفة بشكلٍ جوهري، أو أنها – في حالة عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة – قد تكون محرفة بشكل جوهري. | 0.5 |
| (ب) حكم المدقق بشأن مدى شيوع التأثيرات أو التأثيرات المحتملة لهذا الأمر على القوائم المالية.<br>**ويتخذ الرأي المعدل الصور الآتية:**<br>**الرأي المتحفظ:**<br>يجب على المدقق إبداء رأي متحفظ عندما:<br>(أ) يستنتج – بعد الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة – أن التحريفات تعد جوهرية بالنسبة للقوائم المالية، لكنها ليست شائعة؛ أو | 01 |

| | |
|---|---|
| (ب) يكون غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة التي تشكل أساس الرأي، ولكنه يستنتج أن التأثيرات المحتملة للتحريفات غير المكتشفة على القوائم المالية – إن وجدت – يمكن أن تكون جوهرية، لكنها ليست شائعة.<br>**الرأي المعارض:**<br>يجب على المراجع إبداء رأي معارض، عندما يستنتج، بعد الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، أن التحريفات بمفردها أو في مجموعها، تعد جوهرية وشائعة في القوائم المالية.<br>**الامتناع عن إبداء رأي:**<br>يجب على المراجع أن يمتنع عن إبداء رأي عندما يكون غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة التي تشكل أساس الرأي، ويستنتج المراجع أن التأثيرات المحتملة للتحريفات غير المكتشفة على القوائم المالية – إن وجدت – يمكن أن تكون جوهرية وشائعة. | 01<br>01 |
| **التمرين الثاني** | **08 نقاط** |
| **I. ينص مبدأ الفصل بين المهام على أنّه لا يمكن الجمع بين الوظائف الآتية:**<br>أ. وظائف اتخاذ القرار.<br>ب. وظائف الاحتفاظ المادي بالأصول.<br>ج. وظائف التسجيل (ادخال ومعالجة المعلومات).<br>د. وظائف المراقبة.<br>بالنسبة للمحاسب نلاحظ أنه يجمع بين العديد من الأنشطة:<br>– استلام نسخة من الفواتير المعدة من قبل مصلحة الفوترة؛<br>– استلام نسخة من السفتجة الصادرة عن مصلحة الفوترة ؛<br>– استلام السفتجات المقبولة والمسترجعة من العملاء؛<br>– تسجيل المحاسبي لأوراق القبض؛<br>– مقارنة التسجيل مع النسخة المكررة من الفاتورة؛<br>– تصنيف الأوراق في جدول الزمني؛<br>– إنشاء قائمة لأوراق القبض؛<br>– تسليم الأوراق إلى البنك.<br>**يظهر بوضوح أن المحاسب يجمع بين وظيفة الاحتفاظ المادي بالأصول (الاحتفاظ بالسفتجات)، والتسجيل (المحاسبة) والمراقبة (مقاربة مبالغ السفتجة مع تلك الموجودة في الفاتورة).** | 01<br>01 |

.II

**1. حساب قيمة التحريف الكلي**

| الأرصدة | قيمة الرصيد | قيمة العينة | قيمة التحريف في العينة | نسبة التحريف في العينة | التحريف الكلي | خطأ المعاينة | التحريف الكلي مع خطأ المعاينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المخزونات | 720 000 | 252 000 | 44 100 | 17,5% | 126 000 | 31 500 | 157 500 |
| العملاء | 376 000 | 188 000 | 41 360 | 22% | 82 720 | 20 680 | 103 400 |
| النقدية | 150 000 | 150 000 | 70 500 | 47% | 70 500 | - | 70 500 |

4.5

**2. قرار المدقق بشأن القوائم المالية**

بما أنّ قيمة التحريفات في كل من أرصدة المخزونات والعملاء تجاوزت حد الأهمية النسبية، فإنّه يمكن اعتبار التحريفات الموجودة جوهرية وشائعة، وعليه فينبغي رفض القوائم المالية للمؤسسة ، ويكون الرأي المعارض هو الأنسب في هذه الحالة.

0.75

في حالة ما قرر المدقق إعادة النظر في الأهمية النسبية إلى 120000 فسيبقى رصيد المخزونات فقط فوق حد الأهمية النسبية، فتكون التحريفات هنا جوهرية وغير شائعة لأنها تشمل رصيد واحد من أصل ثلاثة. وفي هذه الحالة ينبغي تعديل الرأي نحو الرأي المتحفظ.

0.75